

UNIVERSITY LIBRARIES



عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. : الرقم :

37.6
102

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الترقيم: ٢٧ - ٦٠ - ٩٥٧ - ١١١

العنوان: رسالة في بيان

المؤلف:

تاريخ النسخ: لعلك على ما لا يرى

اسم الناشر: على به محمد سعودي

عدد الأوراق: ٤٠ - ٩٥٧ - ١٦

ملاحظات:

وكلما يحسب الفضل فقط
المقدمة بالنية لا يقع العقد
كل مقدم أو متاخير
ان ههنا مقدمات في
العلم ان شرطه الماتقة ان لا يكون
المقدمة في الادليات والنيات
جواز نفيها بخلاف
سبب التوازي ان اذ هو
منها بناء على عدم كونها
الفرد لا يعتمد

عليه السلام في ٩

ذلك فان شئ فالافام المذكورة ثلث وفيه المناقضة والمعارضة والنقض الالهي
كذلك ان الالهي دليل ثالث اوراق فضا عدا في يلزم ان ينتهي اما الزام
الاثار والافام المعلق وذلك لان المعلق ان انقطع كلامه بالبيع والمعارضة فحصل
الافام والافلاخ من ان ينتهي ادلة الامر وورق القبول والاشهر فان كان الاول يلزم
الالزام وان كان الثالث يلزم الالزام لان الالزام يلزم الشئ في طرف المبدأ او غير المعلق
عن الدليل والثالث والاول محجوب بتقدير يلزم افام المعلق ان لا يلزم ان لا
امور لا نهاية لها فبذلك منع المقدمة فلا يفر المعلق بان يكون انتفاء
المقدمة مستلزما لطلوبه وهو ان يرد المعلق بان يقول ان كانت تلك المقدمة ثابتة
بشئ ما ذكرنا وان لم يكن يلزم المدعى والتمثل بنفسه ما ذكرناه في مسئله للتوضيح مسئله
العالم مفتقر الى المؤثر لان العالم محض وكل محض فله مؤثر ينتج ان العالم له مؤثر فان
قبل لان ان العالم محض فيقول لان العالم متغير وكل متغير محدث وهذا دليل بان
واما بيان الكبرى فلان كل متغير هو محل للمحدث وكل ما هو محل للمحدث لا يخرج عن الكوار
وكل ما لا يخرج عن الكوار فهو حادث ينتج ان كل متغير حادث اما بيان ان كل متغير
محل للمحدث فهو ان المتغير يكون في حالة الصلة وتلك الحالة حادثة وهي فاعلة
بذلك المتغير فذلك المتغير محل لها فان قيل لا علم لا يجوز ان يكون المتغير بزمانه
فيه لا يحصل امر ما في فيه فيقول ان المتغير لا يخرج من ان يكون بخصوا امر ما في او
بزمانه ما في فيه وعمل التغير يكون محلا للمحدث اما الاول فظا واما الثاني
فلان كونه عدما لا ينافي حادثة ولا وصفية فاذا ثبت ان كل متغير هو محل للمحدث
فنقول كل ما هو محل للمحدث فلا يخرج عن الكوار لان لا يخرج عن قابلية ذلك الاحداث
وقابلية حادثة لانها مشروطة بايمان وهو الاحداث واما وجود الاحداث صاد

حادث فقابلية الشئ حادثة واما قلنا ان ايمان وجود الاحداث حادث لان الاحداث لا يلزم
ان يكون ازل ليا لان الاحداث ما كان عديم سابقا عليه والاشئ الواقع في الواقع مع كون
العدم سابقا عليه لا يمكن ان يكون ازل ليا واذ لم يكن في الازل يكون ايمان حادثة
فلما ثبت ان يقول هذا انما يلزم من هذا الاحداث مع شرط كونه حادثا اما بالنظر الى
ذاته فلا وكيف هذا لان يلزم ان يتقبل الشئ من الاستماع الذي الى الايمان الذي لا
ووجه وهذه مناقضة بطريق المعارضة لان تخصيصه ان يقال ما ذكرتم وان دل على
صوت ايمان الاحداث لكن عندنا ما ينبغي وذلك لان لو كان كذلك يلزم الانقضاء
ووجه فان خلق المعلق عن هذا المنع بقوله اذ كان ايمان حادثة وبذلك القابلية
مشروطة بهذا الايمان فيكون حادثة في لا يخرج من ان يكون كذلك القابلية من لوازم
وجود ذلك المتغير او لم يكن فان كانت فثبت ان لا يخرج عن الكوار وان لم يكن
لوازم متغيره فضا غار قاله فقابلية لتلك القابلية ايضاً حادث لما مر وهو
اما ان نتوخى لوازمه ولا نتوخى فان كانت فثبت الخط وان لم يكن فكذلك نقول
في القابلية الثالثة فيلزم اما الشئ او الاثبات او القابلية لازمة والاول بط
فتبين الثابت وكل ما لا يخرج عن الكوار فهو حادث لانه لو كان ازل ليا لكانت الكوار
ازلية ووجه ولما ثبت ان يقول لان كل ما لا يخرج عن الكوار فهو حادث لم لا
يجوز ان يكون الشئ ازل ليا وهو لا يخرج عن الكوار بان يكون كل حادث سابقا على الاحداث
للاول ولان سلبنا ذلك وكلم عندنا ما ينبغي وذلك لان كل ما لا بد منه مؤثر
الله تعالى في ايجاد العالم اما ان يكون ثابتا في الازل او لم يكن ثابتا والثالث مستلزم
للحق فتبين الاول لان كل ما لا بد له لولم يكن حاصلا في الازل يكون بعض حادثة
في يلزم كون الاحداث قدما على الشئ وكلما باطلان لان كل ما لا بد له في مؤثر

ذلك الاحداث

لا يخفى ان يكون ثابتا في الازل فلم يكن فان كان يلزم قدم ذلك الحادث لا شئ خلف المعنى
العلمي وان لم يكن فبعضه والكلام فيه كحمله في الاول فيلزم اما القدم او الشئ واذا ثبت
ان كل ما لا بد له في المؤثر في حاصله في الازل يلزم ازلته العالم لانه كان حادثا فافضاض
صدور بوقت معين لا يخفى ان يكون لامر زائد ما في الازل حاصلا وغير حاصل
وهذا خلف وان كان كذلك يلزم رجحان احد جانبيه الممكن للرجح وروح فان قال
المعلل لان ان الترتيب بلامر محي فذلك المنع مما لا ينفع السائل لان السائل يقول لا
يخفى من ان يكون محالا او لم يكن فان كان ينبغي ما ذكرنا وان لم يكن في جاز وجود العالم بدون
المؤثر فبطل اصل دليلك ان كل محدث فله مؤثر وجوابه في التيقن الاعلام كما يقول
المعلل ما ذكرتم غير صحيح بل دليل الخلف في حوادث اليومية فاذا ثبت ان العالم لم
يحدث فبقول كل محدث محي وكل محي فله مؤثر لا شئ في ترجيح اضطر في المحي المسمى
للطرف الا في بلامر محي فبطل في العالم المؤثر فهو المطلب **الفصل الثالث**
في المسائل التي ابد عنهاها وتذكر منها ثلثا منها الاول في علم الكلام والثانية في
الحكمة والثالثة في اختلاف المسئلة الاولى في العلم الكلام واجب الوجود واحد
لانه لو لم يكن كذلك لان اثنين فلا يخفى ان يكون بينهما ملازمة او لا يكون ولا سبيل الى
شيء منهما فيلزم ان لا يكون اثنين وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون بينهما ملازمة لانه
لو كان كذلك يلزم ان يكون بين الواجب غيره علاقة وذلك بوجوب الاصباح وعدم
الملازمة اي في لانه لو كان كذلك لزم جواز الانفكاك بينهما لانه لو لم يكن يلزم ثبوت
الملازمة بينهما والتقدير بخلافه والانفكاك محي فكذلك جواز ازاله لان جواز المحي وفيه
منع لطيف وهو ان يقال ان عيب جواز الانفكاك جواز الافراق فلا يخفى ان الملازمة
من عدم الملازمة هو هذا الجواز ان لا يكون بين الشئين ملازمة مع ثبوتها بالفرة

بالفرة كقولنا كلما كان الازل حيوانا من الدقيق موجودا وان عيب جواز
ثبوت اصدما بدون الآلة علم معنى انه يجوز ثبوت اصدما في غير اصباح الآلة
سواء كان الآلة ثابتا او لم يكن فذلك لازم وكل من قلتم بانه محي المسئلة
الثانية في الحكمة واجب الوجود يجب ان يكون موجبا بالذات لانه لو كان فاعلا
بالا اختيار فلا يخفى من ان يكون فعله بالاختيار في الازل جائزا او لم يكن وكل واحد
منهما بط فالقول بكونه فاعلا بالاختيار ربط وانما قلنا ان كل واحد من القسمين
باطل لانه لو كان فعله ازلها يلزم احد الامر من المنفيين وهو اما كون الازل
حادثا او فاعلا بالاختيار موجبا لانه لا يخفى من ان يكون له قصد وارادة
في ذلك لفعل او لم يكن فان كان يلزم صدور فعله وان لم يكن يلزم كونه
موجبا لافاعلا بالاختيار رسيق واما اذ لم يكن فعله جائزا في الازل فيلزم
ممنعاهم صار ممكنا فيلزم انقلاب الشئ في الاستنساخ الدلالة الى الامكان الذاتية
هذا خلف وجوابه ان يقال ما ذكرتم وان ذلك عاذا ذلك المطلب ولكن عندنا ما ينبغي
وذلك لانه لو كان موجبا يلزم اما كون الواجب معلولا لغيره او جازي العدم
وكل واحد منهما بط وانما قلنا ذلك لانه لو كان موجبا فلا بد ان يكون معلولا
الاول موجودا مع فلا يخفى من ان يكون معلولا الاول جازي العدم او لم يكن
فان لم يكن يلزم ان يكون واجبا في يلزم ان يكون الواجب معلولا لغيره
وان كان جازي العدم وكلما كان المع جازي العدم كانت علته الوصفية
اي في ذلك لان المع لازم لها وهو اعدم اللازم موجب جواز عدم
الملزم فيلزم ان يكون الواجب جازي العدم هذا خلف **تفسير**

يجب ان يكون المعارض في المفعولات في النفي للبدل المسئلة الثالثة من علم الخلاف
 التي في قوله الله الاب عليك اجبار البكر الباقية على النكاح خلافا لابي حنيفة ولنا فيه ان
 احدى الولاتين ثابتة ووجه اما قبل الاجبار او عند الاجبار واياما كان يلزم المظ
 وانما قلنا ان احدى الولاتين ثابتة لانه لا يخفى ان يكون شمول الولاتين للوقت عين
 لا احدى الشمولين مطلقا في شمول وجود الولاتين وشمول عدمها اولم يكن واياما كان يلزم
 احدى الولاتين اما اذا كان على فظ لان شمول الولاتين سواء كان متخفا او لم يكن يلزم
 احدى الولاتين وان لم يكن على فظ لانه على لست مدار النفي شمول عدم وجود
 وعدمه نفس الامر لانه لو ثبت نفي شمول الولاتين او الاخرى بين الولاتين ثبت
 نفي شمول عدم سواء كانت العلة متخفة او لم تكن واذا لم يكن مدار النفي شمول عدم يلزم
 نفي شمول عدم لان العلة اذا كانت ثابتة لكان نفي شمول عدم ثابتا فعند عدمها
 يجب ان يكون ثابتا بحكمه والاله نت العلة مدار الوجود او عدمها هي واذا ثبت نفي
 شمول عدم قلنا ان يصرف شمول الولاتين او الاخرى واياما كان يلزم احدى الولاتين
 وهو المظ فان قيل قلنا ان العلة ليست مدارا في نفس الامر لم قلنا انها كذلك على تقدير
 عدم علة شمول الولاتين لانه ان يكون ذلك التقدير محالا والمحجوز ان يستلزم المحجوز
 المنع لا يفتر لانه لو كان ذلك التقدير ثابتا في نفس الامر لم يكن يلزم العلة
 وبها يحصل المقام كما مر والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب عن الرسالة الشريفة
 المباركة يقول الله تعالى ومن توفيقه في شهر ذي الحجة وقت الفجر على يد الضيف المحج
 المرحوم الشيخ محمد سرور في غفر الله له ولوالديه واصبر اليها واليه عزم المصطف



